



وزارة المالية

أبرز إنجازات وزارة المالية
خلال عام ٢٠٠٨

كانون ثاني ٢٠٠٩

أبرز إنجازات وزارة المالية

خلال عام ٢٠٠٨

واصلت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٨ رسم وتنفيذ السياسات المالية الرامية الى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة كما واصلت تنفيذ برامج ومشاريع استراتيجية اصلاح الادارة المالية وبشكل ينسجم مع الأهداف التي حددتها وثيقة الأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن خاصة فيما يتعلق بتحسين أداء المالية العامة والانضباط المالي والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما عملت الوزارة على تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج ومشاريع الحكومة وتخصيصها بشكل يضمن اكبر قدر من الكفاءة وتحقيق افضل نتائج ممكنة وذلك عن طريق تحديد أولويات الإنفاق العام لهذه المشاريع. وفيما يلي خلاصة بأبرز الانجازات التي حققتها الوزارة خلال العام الماضي والفترة المنقضية من العام الحالي:

حققت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٨ العديد من الإنجازات التي انعكست بشكل مباشر على أداء المالية العامة ومن ابرز الإنجازات التي تم تحقيقها ما يلي:-

(أ) في مجال التخلص من الدعم الموجه للسلع

§ تحرير سوق المشتقات النفطية في المملكة

بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي والنقدي في المملكة وإيصال الدعم لمستحقيه الحقيقيين من المواطنين والتخلص من آلية دعم السلع المتبعة حالياً في الموازنة العامة، وبهدف فسح المجال رحباً أمام المستثمرين الدوليين للاستثمار في قطاع الطاقة وخاصة بعد انتهاء عقد الامتياز الممنوح لشركة مصفاة البترول الأردنية، فقد تم اعتباراً من شهر شباط من العام الحالي تحرير أسعار بيع معظم المشتقات النفطية في السوق المحلي.

§ تنفيذ حزمة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي

بالتزامن مع قرارات تحرير الأسعار، وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، قامت وزارة المالية وبالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة وبكلفة اجمالية تقدر بأكثر من ٤٠٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨.

ويأتي تنفيذ هذه الإجراءات بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين من شريحة الفقراء وذوي الدخل المتدنية وتمكينهم من مواجهة الارتفاع المتوقع في معدلات التضخم خلال هذا

العام. ومن ابرز الإجراءات التي تضمنتها شبكة الأمان الاجتماعي ما يلي:-

أولاً: زيادة الراتب الأساسي للعاملين في الجهاز الحكومي المدني والاجهزة العسكرية والامنية بنسبة ٨% ومنح زيادة إضافية مقطوعة على الرواتب الإجمالية بحيث تبلغ إجمالي الزيادة على الرواتب ٥٠ دينار لمن تقل رواتبهم عن ٣٠٠ دينار و ٤٥ دينار لمن تزيد رواتبهم عن ذلك.

ثانياً: زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين بمقدار ٥٠ دينار لمن تقل رواتبهم عن ٣٠٠ دينار و ٤٥ دينار لمن تزيد رواتبهم عن ذلك.

ثالثاً: تعديل نظام الرواتب للهيئات التدريسية والإداريين في الجامعات الرسمية بزيادة العلاوة الإضافية للهيئات التدريسية بمقدار يتراوح بين ٣٠ دينار لمساعد البحث و ٢٠٠ دينار لمن يشغل رتبة أستاذ، وزيادة العلاوة الإضافية للموظفين الإداريين والفنيين بمبلغ ٢٠ دينار لكل منهم شهرياً.

رابعاً: تعديل نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين والشرعيين بحيث يتضمن زيادة الرواتب الأساسية والعلاوة القضائية بنسب تتراوح بين ٣٦% الى ٧٤%.

خامساً: زيادة مقدار المعونة الوطنية التي يتلقاها الفقراء من الصندوق بواقع ١٠ دنانير شهريا للفرد الواحد، على ان لا تتجاوز قيمة المعونة الشهرية للفرد مبلغ ٣٦ دينار وللأسرة ١٨٠ دينار.

سادساً: تقديم دعم نقدي مباشر للأفراد من غير العاملين والمتقاعدين من القطاع العام ولمن تقل حصته من دخل أسرته السنوي عن ١٠٠٠ دينار.

سابعاً: زيادة رواتب متقاعدين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمبلغ ٣٠ دينار شهريا.

ثامناً: تقديم دعم اضافي للخبز للحفاظ على سعره الحالي بعد رفع اسعار السولار.

تاسعاً: عدم رفع اسعار الكهرباء على الشريحة التي تستهلك أقل من ١٦٠ كيلو واط شهريا.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الحكومة الإجراءات التالية:-

١. إعفاء ١٣ سلعة أساسية من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وإعفاء السلع المرشدة للطاقة من الرسوم الجمركية وتخفيض ضريبة المبيعات عليها إلى الصفر.
٢. عدم تحرير أسعار الأعلاف والغاز كما كان مقررا في مطلع شهر نيسان الجاري.
٣. تعويض المزارعين المتضررين من موجة الصقيع التي تعرضت لها المملكة خلال فصل الشتاء.

٤. تخفيض ضريبة المبيعات على الحديد من ١٦% إلى ٨%.
٥. إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية بهدف دعم الصناعات الوطنية وتمكينها من المنافسة وإنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار مقبول.
٦. تمديد فترة عدم تصدير بيض المائدة لمدة ٣ أشهر.
٧. توسيع نطاق انتشار المؤسسات الاستهلاكية مع التركيز على بيع المواد الأساسية على أن يتم تسعير المواد المباعة فيها بحيث لا تحقق أية أرباح على مبيعاتها.
٨. تأسيس شركة للاستيراد المباشر للمواد الأساسية لصالح المؤسستين المدنية والعسكرية وبالتنسيق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي وشركة الصوامع.
٩. إلغاء عملية خصخصة شركة الصوامع واستخدام أدوات التحوط ضد ارتفاع أسعار القمح العالمية.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم، فقد تضمنت موازنة عام ٢٠٠٨ رصد المبالغ اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين مثل المشاريع الإسكانية والتأمين الصحي وغيرها.

ب) في مجال رفع كفاءة إدارة المديونية العامة

§ بهدف تخفيض عبء المديونية الخارجية، قامت المملكة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ بتوقيع اتفاقية مع نادي باريس لشراء جانب كبير من الدين التصديري لدول أعضاء النادي. وقد تم تنفيذ هذه الاتفاقية في نهاية شهر اذار من عام ٢٠٠٨

حيث تم شراء ٢,٤ مليار دولار من ديون المملكة التصديرية تجاه نادي باريس بخصم بلغ (١١%). وقد أدى تنفيذ هذه العملية إلى تخفيض نسبة رصيد الدين الخارجي بحوالي ١٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما اسهمت هذه العملية في تخفيض خدمة الدين الخارجي بحوالي ٢٤٠ مليون دولار سنويا خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٤.

§ وفيما يلي خلاصة بأبرز الملامح الرئيسية لعملية شراء الديون و الإجراءات التي تم اتخاذها لتخفيض أعباء الدين الخارجي:

○ بلغ رصيد مديونية الأردن تجاه دول نادي باريس قبل تنفيذ هذه العملية حوالي (٤,٥) مليار دولار موزعة بين حوالي (٢,٥) مليار دولار ديون تصديرية غير ميسرة (NODA) وحوالي مبلغ (٢) مليار دولار ديون ثنائية ميسرة (ODA).

○ يبلغ معدل أسعار الفائدة على الديون التصديرية حوالي ٥,٦% فيما يبلغ هذا المعدل للديون الثنائية ٢,١%.

○ مرت عملية الشراء المبكر بمراحل صعبة ومباحثات مضنية كان لجهود جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم الدور الأبرز فيها، حيث شكل الاستثمار الأمل للعلاقات، التي بناها ووثق عراها جلالة الملك مع الدول الدائنة الاعضاء في نادي باريس من خلال زيارته ولقائه المتواصلة مع

قادتها، المعيار الذي قاد الى اقناع المجتمع الدولي بإتمام هذه الصفقة لأهميتها الكبيرة للاقتصاد الوطني، وبمساعدة الأردن في عملية شراء الدين التي كانت على مدار الشهور الماضية تتصدر الأولويات التي طرحها جلالة الملك المعظم خلال لقاءاته الأخيرة مع قادة الدول الصناعية، ليحصل الاردن على سعر خصم يبلغ ١١ بالمائة.

O بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧ تم التقدم لنادي باريس بطلب رسمي لشراء ديون المملكة التصديرية بشكل مبكر، وأكد المستشار المالي للحكومة آنذاك على أن أقصى سعر خصم يمكن منحه للأردن عند تنفيذ هذه العملية هو ٧%، حيث نفذ نادي باريس سابقا عمليات شراء مبكر لمديونيات كل من الجزائر والبرازيل وبولندا ومقدونيا والبيرو وروسيا والغابون، واشترت هذه الدول ديونها بالقيمة الاسمية (أي بدون خصم) باستثناء الغابون، أما روسيا فقد اشترت ديونها بالقيمة الاسمية مضافا إليها علاوة Premium (أي أن قيمة المبالغ المدفوعة لتسديد الدين فاقت قيمته الاسمية).

O بعد مفاوضات شاقة مع نادي باريس، نجح الأردن بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٧ في توقيع اتفاقية مع نادي باريس بحيث تقوم المملكة بالتسديد المبكر لرصيد الديون التصديرية غير ميسرة (NODA) والتي سبق وأن تم إعادة جدولتها مع دول نادي باريس "ذات الفوائد المرتفعة نسبياً" وبمعدل سعر خصم حوالي (١١%) من القيمة الاسمية.

○ وافقت (١٠) دول من أصل (١١) دولة دائنة للحكومة الأردنية على المشاركة في عملية شراء الدين، حيث اعتذرت الحكومة اليابانية عن المشاركة في هذه العملية نظراً لأن الدستور الياباني يحول دون مشاركة اليابان في تنفيذ مثل هذه الصفقات وأبدت استعدادها التام لدعم الأردن في مجالات أخرى.

○ القيمة الاسمية للدين الذي تم شراؤه: يمثل رصيد اتفاقيات إعادة جدولة الديون مع الحكومات الدائنة كما هو في ٢٠٠٨/١/١ وتبلغ قيمته (٢,٣٩٨) مليار دولار.

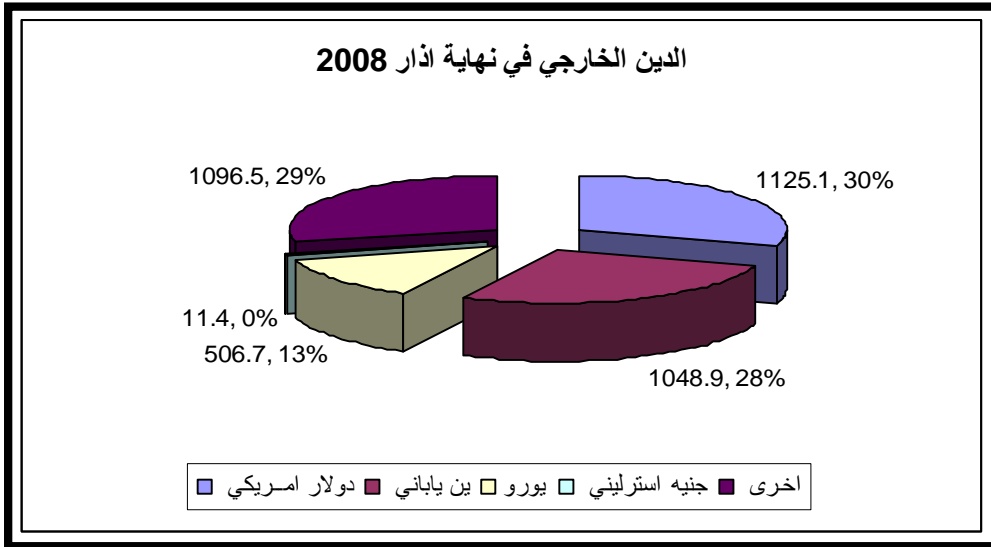
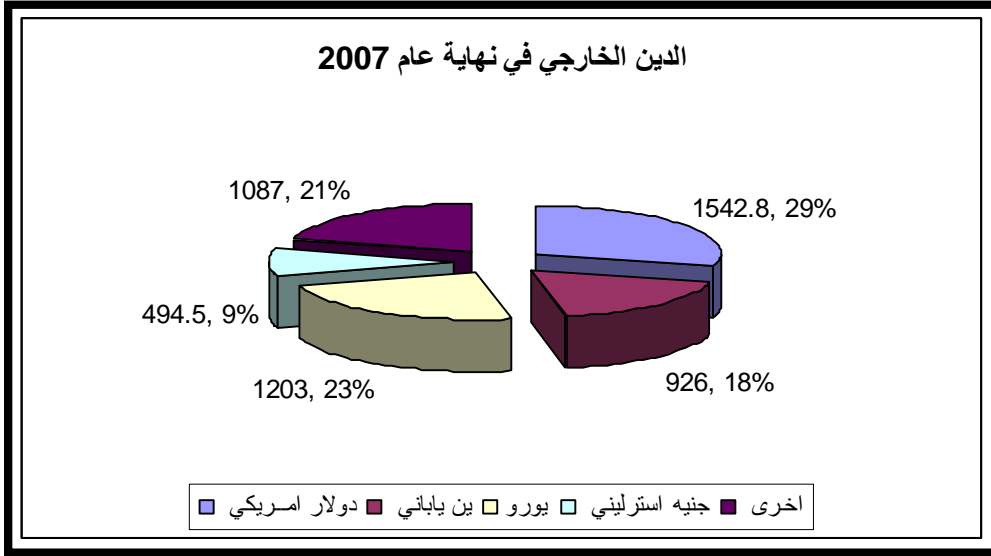
○ المبلغ الذي قامت الحكومة بدفعه للدول الدائنة: يمثل القيمة السوقية للدين كما تم الاتفاق عليها في محضر نادي باريس وتقدر بمبلغ (٢,١٢١) مليار دولار.

○ وبعبارة أخرى فإن الأردن دفع لدول نادي باريس مبلغ ٢,١٢١ مليار دولار لقاء شطب ديونا تبلغ قيمتها ٢,٣٩٨ مليار دولار وتبلغ فوائدها حوالي ٩٠٠ مليون دولار خلال الأربعة عشرة سنة القادمة.

○ الجدول التالي يمثل الديون التي تم شراؤها حسب الدول الدائنة.

الديون مقيمة بالمليون دولار الأمريكي

| اسم الدولة | القيمة الاسمية للدين | القيمة السوقية الواجب تسديدها | قيمة التوفير من أصل الدين |
|------------------|----------------------|-------------------------------|---------------------------|
| النمسا | ٨٨,١ | ٨١,٦ | ٦,٥ |
| بلجيكا | ١٢,٩ | ١١,٤ | ١,٥ |
| كندا | ٢٣,٣ | ٢١,٢ | ٢,١ |
| فرنسا | ٩٥٣,٦ | ٨٣٠,٨ | ١٢٢,٨ |
| فرنسا | ٢٩,٠ | ٢٥,٦ | ٣,٤ |
| ألمانيا | ٣٥,٠ | ٣٢,٦ | ٢,٤ |
| إيطاليا | ٧٠,٧ | ٦٣,٩ | ٦,٨ |
| اسبانيا | ٩٢,٤ | ٨٢,٥ | ٩,٩ |
| سويسرا | ٤٣,٠ | ٣٩,١ | ٣,٩ |
| بريطانيا | ٦٧٦,٦ | ٦٠٤,٢ | ٧٢,٤ |
| بريطانيا | ١٢,٧ | ١١,٢ | ١,٥ |
| أمريكا | ٣٦١,٣ | ٣١٧,٤ | ٤٣,٩ |
| المجموع الإجمالي | ٢٣٩٨,٦ | ٢١٢١,٥ | ٢٧٧,١ |



خامساً: أبرز المكاسب التي ستجنيها المملكة من هذه العملية:

§ قيمة الخصم على أصل الدين: نسبة الخصم على الديون ١١% أو ما يعادل ٢٧٧ مليون دولار.

§ مقدار الفائدة خلال عمر القروض: بالإضافة لذلك سيتم توفير قيمة الفوائد المترتبة على هذه الديون والبالغة

حوالي ٩٠٠ مليون دولار خلال الأربعة عشر سنة القادمة.

§ **الأثر على رصيد الدين الخارجي:** ستؤدي هذه العملية إلى تخفيض رصيد الدين العام الخارجي بمقدار (٢,٣٩٨) مليار دولار، ليتراجع بذلك رصيد الدين الخارجي من ٧,٤ مليار دولار كما هو في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى حوالي (٥) مليار دولار وتهبط نسبته إلى الناتج المحلي من (٤٦%) إلى (٣٢%).

§ **الأثر على الموازنة:** ستتعرض هذه العملية إيجابياً على الموازنة العامة خلال السنوات الأربعة عشرة القادمة وذلك بتخفيض خدمة الدين العام بشقيها الأقساط والفوائد بمعدل (٢٤٠) مليون دولار سنوياً موزعة بواقع (١٠٠) مليون دولار كفوائد و(١٤٠) مليون دولار كأقساط، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى تخفيض النفقات الجارية بمقدار الفوائد وبالتالي تخفيض عجز الموازنة العامة بهذا المقدار سنوياً وسينعكس ذلك إيجابياً على نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,٦%) نقطة مئوية في عام ٢٠٠٨ هذا بالإضافة إلى الانعكاس الإيجابي لهذه العملية على موازنة التمويل لعام ٢٠٠٨ والأعوام القادمة.

§ **الأثر على الاستثمار والتصنيف الائتماني للمملكة:** من المعلوم أن الدول التي تقوم بتسديد ديونها بشكل مبكر

هي الدول التي شهد اقتصادها تحولاً إيجابياً ومهماً وأصبح لديها القدرة والكفاءة المالية للجوء لمثل هذه العملية، وإقدام الأردن على شراء ديونه بشكل مبكر فيه إشارة واضحة لمؤسسات التقييم العالمية والمستثمرين الدوليين على متانة الاقتصاد الأردني واستقرار أدائه، كما أن تراجع رصيد المديونية العامة سيساهم أيضاً في تحسين التصنيف الائتماني للمملكة لدى مؤسسات التقييم الدولية وسيزيد من ثقة المستثمرين الدوليين بمتانة الاقتصاد الأردني وقدرته على خدمة ديونه، الأمر الذي سيؤدي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية والتي لها بالغ الأثر في تعزيز مسيرة اقتصادنا الوطني بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمالة المتجددة وتخفيض معدلات الفقر والبطالة في المملكة.

§ تقليل أثر تقلبات أسعار الصرف على خدمة الدين الخارجي: تشكل الديون المقيمة بغير الدولار الأمريكي حوالي (٧٠%) من رصيد الدين العام الخارجي، وبالتالي فإن أعباء المديونية الخارجية تتأثر سلباً وبشكل كبير جراء أية زيادة في أسعار الصرف العالمية مقابل الدولار الأمريكي المثبت مقابل الدينار الأردني، ونظراً لأن معظم الديون التي سيتم إطفائها نتيجة لهذه الاتفاقية هي ديون مقيمة بعملات غير الدولار (٧٥% مقيمة باليورو والين والجنيه الإسترليني والباقي بالدولار) فإن ذلك سيؤدي إلى إعادة هيكلة المديونية الخارجية بشكل إيجابي

الأمر الذي سيعمل على الحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف العالمية مقابل الدولار الأمريكي على رصيد وخدمة المديونية الخارجية.

§ الاستغلال الأمثل لرصيد عوائد التخاصية: بالإضافة إلى ما تقدم فإن تنفيذ هذه العملية من خلال عوائد التخاصية يعتبر بمثابة الاستغلال الأمثل لهذه العوائد ووفقاً لما نص عليه قانون التخاصية لسنة ٢٠٠٠، وبكل تأكيد فإن لهذه العملية مردود إيجابي وهام على الاقتصاد الأردني وستستفيد منه الأجيال القادمة من خلال تخفيض رصيد وأعباء خدمة الدين الخارجي خلال السنوات الأربعة عشر القادمة وهذا ينسجم بشكل كبير مع أهداف برنامج التخاصية الذي تنفذه المملكة وروح نصوص قانون التخاصية فيما يتعلق باستخدامات عوائد هذا البرنامج.

(ج) مشروع الإصلاح الضريبي الشامل

قامت وزارة المالية وبالتعاون مع شركة عالمية متخصصة بالعمل على اجراء شاملة للأنظمة الضريبية المطبقة في المملكة لتبسيطها وتقليص عددها إلى أدنى حد ممكن وبحيث تكون جاذبة ومحفزة للاستثمارات المحلية والدولية، بهدف الوصول إلى نظام ضريبي حديث يرتكز على وضع قانون ضريبي موحد يحل مكان جميع التشريعات الضريبية الحالية والقوانين المتعلقة بها، والحد من مدى تناثر القواعد الضريبية التي تتضمنها العديد من القوانين المعمول بها حالياً.

(د) الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB)

اشتملت موازنة عام ٢٠٠٨ ولأول مرة على مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، حيث تضمنت الموازنة رؤية كل وزارة ودائرة حكومية ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية والبرامج التي تحقق هذه الأهداف وبحيث تتسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية التي تضمنتها الأجندة الوطنية وملتقى "كلنا الأردن". كما تم استحداث مؤشرات قياس الأهداف ومؤشرات قياس الأداء لتسهيل عمليات الرقابة على الإنفاق والتحقق من كفاءة تخصيص الموارد. هذا وستواصل وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة خلال العام القادم تطوير وتحديث هذا المفهوم بما يساعد في عملية الرقابة على أداء كل وزارة ودائرة حكومية بشكل خاص وعلى أداء الحكومة بشكل عام.

(هـ) خارطة جديدة للحسابات الحكومية (COA)

كما تضمنت موازنة عام ٢٠٠٨ تطبيق خارطة جديدة لحسابات الحكومة تتسجم مع أحدث المعايير العالمية والممارسات الدولية، حيث تضمنت هذه الخارطة الجديدة عددا من التصنيفات للنفقات العامة وهي التصنيف الجغرافي والتصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي والتصنيف التنظيمي والتصنيف وفق مصدر التمويل، وستتولى وزارة المالية متابعة تطبيق الوزارات والدوائر لخارطة الحسابات الجديدة وتصنيف الموازنة الجديد منذ مطلع عام ٢٠٠٨، وتقديم التدريب اللازم لكافة العاملين في هذا المجال.

(و) الإطار متوسط المدى للنفقات العامة والإطار المالي متوسط المدى (MTEF) و (MTFF)

ولبناء موازنة عام ٢٠٠٨ بشكل يعكس أهداف السياسة المالية قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الإطار المالي متوسط المدى Medium Term Fiscal Frame Work الذي يحدد العجوزات المالية المستهدفة على المدى القصير والمتوسط بالإضافة إلى تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية للإنفاق الجاري والرأسمالي لكل وزارة ودائرة حكومية.

كما تم تضمين موازنة عام ٢٠٠٨ أيضاً إطاراً متوسط المدى للنفقات العامة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ يشمل كافة بنود الإنفاق الجاري والرأسمالي للوزارات والدوائر الحكومية وذلك لتوفير رؤية مالية واضحة لكافة الأجهزة الحكومية تساعد على بناء خططها الاستراتيجية على أسس موضوعية ومدروسة مسبقاً، وقد روعي عند بناء هذين الإطارين انسجامهما مع الموارد المالية المتاحة للمملكة وتنفيذ الأهداف والمبادرات التي تضمنتها وثيقة الأجندة الوطنية وملتقى كلنا الأردن.

(ز) مشروع إدارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS)

بدأت وزارة المالية بتنفيذ مشروع إدارة معلومات مالية الحكومة الذي يهدف إلى زيادة كفاءة إدارة المال العام وتوفير قاعدة معلومات شاملة عن كافة البيانات المالية للوزارات والدوائر الحكومية وتغطية الكترونية واسعة لكافة العمليات المالية والنقدية للحكومة، بالإضافة إلى تحسين أسس وقواعد الرقابة المالية وتزويد

متخذي القرار في الحكومة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة وبشكل آني. حيث قامت الوزارة في مطلع هذا العام بتوقيع اتفاقية مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال للبدء بتنفيذ المشروع والتي تتمثل في اختيار النظام وإعداد وتصميم مرحلة تعديل النظام (Customization) والبدء بتطبيق هذا النظام على ست وزارات ودوائر حكومية ريادية.

ح) الربط الإلكتروني للماليات

ضمن مساعي الحكومة الرامية الى تحسين مستوى الأداء ورفع سويته لتقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر، وفي اطار سعيها الى تعزيز نهج اللامركزية في تقديم الخدمات للمواطنين في كافة محافظات المملكة، قامت وزارة المالية بربط المديرية المالية والمراكز المالية المنتشرة في كافة مناطق المملكة آليا. حيث أتاحت عملية الربط الإلكتروني للمديرية المالية تقديم الخدمات للمواطنين بالقرب من أماكن سكنهم بما يوفر عليهم الوقت والجهد والكلفة ويساهم في تطوير الأداء وتبسيط الإجراءات وتخفيف ضغط المراجعين على مركز الوزارة. ومن ابرز الخدمات التي أتاحتها عملية الربط ما يلي:-

١. انجاز بعض المعاملات التقاعدية التي تقدمها مديرية التقاعد والتعويضات في المديرية المالية في المحافظات.

٢. الرد على كافة استفسارات المتقاعدين وأسرههم واستلام كتب تنفيذ الاقنطاعات من الرواتب التقاعدية واستلام المعاملات المتعلقة بالتغيرات التي قد تطرأ على أسر المتقاعدين أو

المتعلقة بتعديل رواتبهم أو تغيير مراكز قبض الراتب
التقاعدي من بنك لآخر.

٣. منح المواطنين من غير المتقاعدين في المحافظات شهادة تفيد
بعدم تقاضيهم رواتب تقاعدية من الخزينة العامة.

٤. الحصول أيضا على الخدمات المتعلقة بالذمم المتحققة عليهم
والتي كانت تقدم فقط من مركز الوزارة/ مديرية الشؤون
القانونية والأموال العامة، حيث يمكن لهذه المديرية الاجابة
على استفسارات المواطنين في كافة المحافظات عن الاموال
العامة المستحقة عليهم والاضطلاع بمهمة قبض المبالغ
المستحقة وتوريدها الى الجهات ذات العلاقة وتنفيذ الاجراءات
القانونية المتعلقة بمتابعة التحصيل.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن وزارة المالية تقوم بمراجعة
صلاحيات الادارة العليا في الوزارة ودراسة امكانية تفويض المزيد
من الصلاحيات إلى مدراء المليات في المحافظات وبما لا
يتعارض مع القوانين والتشريعات النازمة لتمكين المواطنين من
الحصول على المزيد من الخدمات من خلال المديرية المالية
وبالقرب من أماكن سكنهم.

(ط) ابرز المؤشرات الاقتصادية

ساهمت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٨ في تحقيق العديد من
الإنجازات التي انعكست بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي مما
ساعد على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتحسن في اداء

العديد من المؤشرات الاقتصادية وكما هو مبين في الجدول
التالي :-

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | |
|---------|--------|--------|--------|--------|--|
| 8230.7 | 7768.1 | 7307.2 | 6824.4 | 6286.3 | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة |
| 6.0 | 6.3 | 7.1 | 8.6 | 4.2 | معدل النمو |
| 11225.3 | 9997.4 | 8941.5 | 8090.7 | 7228.7 | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية |
| 12.3 | 11.8 | 10.5 | 11.9 | 6.4 | معدل النمو |
| 5.4 | 6.3 | 3.5 | 3.4 | 2.3 | معدل التضخم |
| 8199.3 | 7349.5 | 7493.7 | 7182.8 | 7095.8 | الدين العام |
| 5253.3 | 5186.5 | 5056.7 | 5348.8 | 5391.8 | الدين العام الخارجي / موازنة ومكفول |
| 46.3 | 51.9 | 56.6 | 66.1 | 74.6 | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 2946.0 | 2163.0 | 2437.0 | 1834.0 | 1704.0 | صافي الدين العام الداخلي / موازنة عامة ومؤسسات مستقلة |
| 26.2 | 21.6 | 27.3 | 22.7 | 23.6 | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 3971.5 | 3469.0 | 3062.1 | 2958.5 | 2613.0 | الإيرادات العامة |
| 4586.0 | 3912.2 | 3538.9 | 3180.5 | 2809.8 | النفقات العامة |
| -614.5 | -443.2 | -476.8 | -222.0 | -196.8 | العجز المالي |
| -5.4 | -4.4 | -5.3 | -2.7 | -2.7 | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 13.1 | 13.9 | 14.8 | 12.5 | 14.5 | معدل البطالة |

